الأمم المتحدة
S/2021/1102



Distr.: General
29 December 2021
Arabic
Original: English

تنفيذ الفقرة 6 من القرار 1956 (2010)

تقرير الأمين العام الحادي والعشرون

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير مُقدَّم عملاً بالفقرة 6 من قرار مجلس الأمن 1956 (2010) الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أقدم إليه تقارير خطية كل ستة أشهر عن صندوق الأمم المتحدة للتعويضات، اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2012، تتضمن تقييماً لمدى استمرار الامتثال لأحكام الفقرة 21 من القرار 1483 (2003)، التي تقتضي من العراق أن يودع نسبة 5 في المائة من العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق. ويتناول هذا التقرير الحادي والعشرون التطورات التي استجدت منذ صدور تقريري العشرين (S/2021/596) في 24 حزيران/يونيه 2021.

ثانيا - التطورات

2 - بموجب قرار مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات 276 (2017)، خُفضت النسبة المئوية للعائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط التي يتعين إيداعها في صندوق التعويضات من 5 في المائة بموجب القرار 1483 (2003) إلى 0,5 في المائة لعام 2018، و 1,5 في المائة لعام 2019، و 3 في المائة لعام 2020، حيث تظل النسبة هي نفسها إلى حين دفع التعويضات المستحقة بالكامل.

3 - وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر 2021، عقد مجلس الإدارة دورته الثامنة والثمانين. وأثناء الجلسة العامة الافتتاحية، أعاد وفد العراق تأكيد التزام الحكومة بالوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ومجلس الإدارة ذات الصلة. ورحب مجلس الإدارة باستمرار التزام العراق، لا سيما بالنظر إلى التحديات الاقتصادية المرتبطة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

4 - ومنذ صدور تقريري السابق، سددت اللجنة دُفعتين فصليتين للكويت، واحدة بمبلغ 600 مليون دولار في 27 تموز/يوليه 2021 وأخرى بمبلغ 490 مليون دولار في 26 تشرين الأول/أكتوبر. وبعد تسديد هاتين الدفعتين، بلغ مجموع التعويضات التي سدَّدتها اللجنة حتى الآن 51,8 بليون دولار، وبذلك يبقى مبلغ يناهز 629,3 مليون دولار يتعيّن دفعه للكويت لتسوية المطالبة الأخيرة المتبقّية.



21-19782 (A) 311221 040122



5 - وواصل مجلس الإدارة، باعتباره السلطة المسؤولة عن الترتيبات التي تكفل تسديد المدفوعات، رصد المبالغ المودعة في صندوق التعويضات عن كثب. وواصلت أمانة اللجنة أيضا تعاونها مع لجنة الخبراء الماليين العراقية، وهي الهيئة الإشرافية المسؤولة عن مراقبة عائدات النفط العراقية وأوجه استخدامها والإبلاغ عنها. وأود أن أذكّر بأن العائدات المتأتية من مبيعات صادرات العراق من النفط والمنتجات النفطية تودع في الحساب الذي حل محل صندوق تنمية العراق. وأظهرت مراجعة ذلك الحساب لعام 2020 وجود نقص في الإيداعات في صندوق التعويضات لأن القيمة المعادلة للمعاملات غير النقدية لم تودَع. وتابعت أمانة اللجنة هذه المسألة مع اللجنة وتم سد العجز بإيداع مبلغ 207 ملايين دولار في 7 كانون الأول/ديسمبر. ومنذ ذلك الحين، أدت عمليات إيداع أخرى إلى رفع رصيد صندوق التعويضات إلى مستوى يكفي لدفع رصيد التعويضات المستحقة البالغ 629,3 مليون دولار بالكامل. وبذلك، توقفت حكومة العراق عن تحويل 3 في المائة من عائدات صادراتها النفطية إلى صندوق التعويضات. ومن المقرر أن يتم الدفع النهائي للكويت في الأسبوع الثاني من كانون الثاني/يناير 2022.

6 - وفي ضوء ما تقدم، فإن هذا التقرير هو تقريري النهائي المقدم بموجب الفقرة 6 من قرار مجلس الأمن 1956 (2010). وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بحكومة العراق وأشكرها على امتثالها لقرارات مجلس الأمن ومجلس الإدارة ذات الصلة على مدى الـ 31 سنة الماضية وعلى تعاونها مع اللجنة خلال بعض الفترات البالغة الصعوبة.